نظام الاستثمار التعديني

Mining Investment Law

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation
001
001

CONTENTS

CHAPTER ONE	**4**	**الباب الأول**	
Article 1	4	المادة الأولى:	
Article 2	7	المادة الثانية:	
Article 3	7	المادة الثالثة:	
Article 4	9	المادة الرابعة:	
Article 5	9	المادة الخامسة:	
CHAPTER TWO	**9**	**الباب الثاني**	
Article 6	9	المادة السادسة:	
Article 7	10	المادة السابعة:	
Article 8	10	المادة الثامنة:	
Article 9	11	المادة التاسعة:	
Article 10	11	المادة العاشرة:	
CHAPTER THREE	**11**	**الباب الثالث**	
Article 11	11	المادة الحادية عشرة:	
Article 12	11	المادة الثانية عشرة:	
Article 13	11	المادة الثالثة عشرة:	
Article 14	12	المادة الرابعة عشرة:	
Article 15	12	المادة الخامسة عشرة:	
Article 16	12	المادة السادسة عشرة:	
Article 17	13	المادة السابعة عشرة:	
Article 18	13	المادة الثامنة عشرة:	
Article 19	13	المادة التاسعة عشرة:	
Article 20	13	المادة العشرون:	
Article 21	14	المادة الحادية والعشرون:	
Article 22	14	المادة الثانية والعشرون:	
Article 23	14	المادة الثالثة والعشرون:	
Article 24	14	المادة الرابعة والعشرون:	
Article 25	15	المادة الخامسة والعشرون:	
Article 26	15	المادة السادسة والعشرون:	
Article 27	16	المادة السابعة والعشرون:	
CHAPTER FOUR	**16**	**الباب الرابع**	
Article 28	16	المادة الثامنة والعشرون:	
Article 29	16	المادة التاسعة والعشرون:	
Article 30	16	المادة الثلاثون:	
Article 31	17	المادة الحادية والثلاثون:	
Article 32	17	المادة الثانية والثلاثون:	
Article 33	17	المادة الثالثة والثلاثون:	
Article 34	18	المادة الرابعة والثلاثون:	
Article 35	18	المادة الخامسة والثلاثون:	
Article 36	19	المادة السادسة والثلاثون:	
Article 37	19	المادة السابعة والثلاثون:	
CHAPTER FIVE	**19**	**الباب الخامس**	
Article 38	19	المادة الثامنة والثلاثون:	
Article 39	19	المادة التاسعة والثلاثون:	
Article 40	20	المادة الأربعون:	
Article 41	21	المادة الحادية والأربعون:	

شركة ألف باء للاستشارات والترجمة
معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 1477
Certified Translation
001

Article 42 21
Article 43 22
Article 44 22
Article 45 22
Article 46 24
Article 47 24
Article 48 24
CHAPTER SIX **24**
Article 49 24
Article 50 24
Article 51 25
Article 52 26
Article 53 26
Article 54 26
Article 55 26
CHAPTER SEVEN **27**
Article 56 27
Article 57 28
CHAPTER EIGHT **28**
Article 58 28
Article 59 28
Article 60 29
Article 61 29
Article 62 29
Article 63 29

المادة الثانية والأربعون: 21
المادة الثالثة والأربعون: 22
المادة الرابعة والأربعون: 22
المادة الخامسة والأربعون: 22
المادة السادسة والأربعون: 24
المادة السابعة والأربعون: 24
المادة الثامنة والأربعون: 24
الباب السادس **24**
المادة التاسعة والأربعون: 24
المادة الخمسون: 24
المادة الحادية والخمسون: 25
المادة الثانية والخمسون: 26
المادة الثالثة والخمسون: 26
المادة الرابعة والخمسون: 26
المادة الخامسة والخمسون: 26
الباب السابع **27**
المادة السادسة والخمسون: 27
المادة السابعة والخمسون: 28
الباب الثامن **28**
المادة الثامنة والخمسون: 28
المادة التاسعة والخمسون: 28
المادة الستون: 29
المادة الحادية والستون: 29
المادة الثانية والستون: 29
المادة الثالثة والستون: 29

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation
001
001

CHAPTER ONE	الباب الأول
DEFINITIONS AND PRELIMINARY PROVISIONS	التعريفات وأحكام أولية
Article 1	**المادة الأولى:**
The following terms and phrases, wherever mentioned in this Law, shall have the meanings given next to them, unless the context requires otherwise.	تكون للكلمات والعبارات والمصطلحات الآتية – أينما وردت في هذا النظام – المعاني الموضحة أمام كل منها:
Law: The Mining Investment Law.	**النظام:** نظام الاستثمار التعديني
Ministry: The Ministry of Industry and Mineral Resources.	**الوزارة:** وزارة الصناعة والثروة المعدنية
SGS: The Saudi Geological Survey.	**الهيئة:** هيئة المساحة الجيولوجية السعودية
Minister: The Minister of Industry and Mineral Resources.	**الوزير:** وزير الصناعة والثروة المعدنية
Regulations: The Implementing Regulations of this Law.	**اللوائح:** اللوائح التنفيذية للنظام.
Mining Activity: all activities carried out on deposits through surveying, prospecting, detection, exploitation, processing, technology or any other activities related to the mining activities.	**النشاط التعديني:** أي عمليات على الرواسب عن طريق الاستطلاع أو الكشف أو الاستغلال أو المعالجة أو التقنية أو أي أنشطة أخرى ذات علاقة بالنشاط التعديني.
Mining Sector: The Ministry, the SGS, the companies established by the Ministry or the SGS, and all other entities related to mining activities.	**قطاع التعدين:** الوزارة والهيئة والشركات التي تؤسسها الوزارة أو الهيئة وجميع الكيانات الأخرى ذات العلاقة بالنشاط التعديني.
Person: Any natural or legal person.	**الشخص:** أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية.
License: a document issued by the Ministry indicating the approval for a person to carry out a mining activity in a specific area in accordance with the Law and Regulations.	**الرخصة:** وثيقة تصدرها الوزارة تتضمن الموافقة على قيام شخص بممارسة نشاط تعديني في منطقة محددة وفقًا لأحكام النظام واللوائح.
Qualified Person (QP): the person who meets the conditions to obtain a license under the Law and Regulations.	**الشخص المؤهل:** شخص انطبقت عليه شروط الحصول على الرخصة وفقًا لأحكام النظام واللوائح.
Licensee: a person granted a license under the provisions of the Law and Regulations.	**المرخص له:** شخص منح رخصة وفقًا لأحكام النظام واللوائح.
License Site: the site whose geographical coordinates are indicated in the license.	**موقع الرخصة:** موقع محددة إحداثياته الجغرافية في الرخصة.
Transfer: transfer of license from the licensee to another qualified person.	**التحويل:** نقل الرخصة من المرخص له إلى شخص مؤهل آخر.
Reconnaissance: An initial geological survey for the initial discovery of geological environment and surface evidence for minerals and ores in general before starting the Exploration.	**الاستطلاع:** مسح جيولوجي مبدئي للتعرف على البيئة الجيولوجية والشواهد السطحية لوجود المعادن والخامات بصفة عامة قبل البدء بالكشف.
Exploration: Detailed activity leading to the discovery of useful deposits of ores, using geological, geophysical or geochemical methods, drilling or any other appropriate method in any location for the	**الكشف:** نشاط تفصيلي يؤدي إلى اكتشاف الرواسب بالطرق الجيولوجية أو الجيوفيزيائية أو الجيوكيميائية أو الحفر أو بأي طريقة أخرى

شركة ألف باء للاستشارات وتقنية المعلومات
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

purpose of determining the presence, extent, quantity, quality and mining viability of the ores.	مناسبة، في أي موقع؛ بغرض تحديد وجود تلك الرواسب، وامتداداتها، وكمياتها، ونوعيتها، وجدوى تعدينها.
Exploitation: the extraction of ores and minerals (by mining or quarrying), including any activities directly or indirectly required to achieve this purpose.	**الاستغلال**: استخراج الخامات والمعادن (تعدينيًا أو تحجيرًا)، بما في ذلك أي نشاط مباشر أو غير مباشر لازم لتحقيق ذلك.
Mining: The process of extracting useful ore or mineralized formations from the land or maritime areas or other materials resulting from the evaporation of seawater or natural water supply, including any direct or indirect mining activity which may be required for this purpose.	**التعدين**: عملية استخراج الخامات أو التكوينات المعدنية ذات الفائدة، من الأرض أو المناطق البحرية، أو المواد الأخرى الناتجة عن التبخير من مياه البحر أو إمدادات المياه الطبيعية، بما في ذلك أي نشاط تعديني مباشر أو غير مباشر يكون ضروريًا
Deposits: Naturally occurring minerals or mineral ores available in economically viable quantities.	**الرواسب**: المعادن أو الخامات الموجودة في موضعها بشكل طبيعي والمتوافرة بكيمات ذات مؤشرات اقتصادية.
Ores: Economically viable accumulations of one or more minerals existing in their natural state in a specific location..	**الخامات**: تجمعات من معدن واحد أو أكثر في منطقة محددة تجعلها ذات قيمة اقتصادية وتوجد على حالتها الطبيعية.
Minerals: inorganic metallic or non-metallic compounds with distinctive chemical characteristics and physical properties. Minerals are classified into the following categories:	**المعادن**: مركبات غير عضوية، فلزية وغير فلزية، ولها تكوين كيميائي وصفات طبيعية مميزة، وتصنف إلى الفئات الآتية:
Class (A): Metallic minerals, precious and semi-precious stones and ores requiring advanced processing and focused operations as classified under the Regulations.	**الفئة (أ)**: المعادن الفلزية والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والخامات التي تحتاج إلى عمليات متقدمة وتركيز على النحو المصنف في اللوائح.
Class (B): Non-metallic compounds, industrial minerals and raw materials as classified under the Regulations.	**الفئة (ب)**: المعادن غير الفلزية والمعادن الصناعية والمواد الخام على النحو المصنف في اللوائح..
Class (C): Materials used for construction purposes as classified under the Regulations.	**الفئة (ج)**: المواد التي تستخدم في أغراض البناء على النحو المصنف في اللوائح.
Mineralized Formations: Natural geological formations where ores or minerals may be found.	**التكوينات المعدنية**: أشكال أو هيئات جيولوجية طبيعية توجد فيها خامات أو معادن.
Materials resulting from evaporation: Products derived or resulting from water evaporation.	**المواد الناتجة عن التبخير**: المنتجات المستخلصة أو الناتجة عن طريق تبخير المياه.
Mine: The location where extraction of useful minerals or ores is undertaken, either from the surface, subsurface, seawater or natural water supply from which materials and minerals resulting from evaporation may be extracted.	**المنجم**: مكان يستخرج منه معدن أو خامة ذات فائدة، سواء من سطح الأرض، أو باطنها، أو مياه البحر، أو إمدادات المياه الطبيعية التي تستخلص منها المواد والمعادن الناتجة عن التبخير.
Small Mine: A mine is considered small under this Law if its area does not exceed one square kilometer and if - as deemed by the Ministry - the volume of its mineral deposit, ore production and capital investment justifies that consideration.	**المنجم الصغير**: منجم لا يتجاوز مساحته الكيلو متر المربع، وحجم راسبة المعدني وإنتاجه من الخام والاستثمارات الرأسمالية تسوغ اعتباره كذلك، ويعود تقدير ذلك إلى الوزارة.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation

Quarries: Surface openings in mountains or the ground, where rocks and minerals may be extracted.	**المحاجر**: أماكن في الجبال أو في الأرض تقتلع منها الصخور أو المعادن أو الخامات.
Processing: The process of purifying ores, getting rid of impurities, or the increase of concentration.	**المعالجة**: تنقية الخامات، أو إزال الشوائب، أو زيادة التركيز
Excavation: To make any type of pit or a hole in the ground.	**الحفر**: إحداث حفرة أو فتحة في لأرض، مهما كان نوعها.
Polishing: To clear the surface of minerals or rocks in order to make it smooth and glossy.	**الصقل**: جلي سطح المعادن أو الصخور لجعله أملس براقًا.
Smelting: Melting metals by heating or by any other methods for purification and processing purposes.	**الصهر**: إذابة المعادن بالحرارة أو أي وسيلة أخرى من أجل التقنية والمعالجة.
Concentration: The percentage of a mineral in a product.	**التركيز**: نسبة معدن ما في منتج.
Rocks: Natural earth substances occurring in a large solid stone form, generally composed of a solidified mineral assemblage comprising of one or more minerals.	**الصخور**: مواد أرضية طبيعية على هيئة صلبة، وتتكون في الغالب من تجمع معدني متحجر يتألف من معدن أو أكثر.
Gravel: Small stones which range between > 2mm and < 75mm in diameter.	**الحصى**: الأحجار الصغيرة التي تتراوح أقطارها بين (٢-٧٥) ملم.
Sand: Particles which are the result of disintegration, weathering, and erosion of the components from the earth's crust in diameters of less than 2mm.	**الرمل**: مادة تنشأ من جراء تفتت مكونات القشرة الأرضية أو تكسرها أو تآكلها أو حتها أو تعريتها وتكون بأقطار تقل عن (٢) ملم.
Layer: a Layer of earth, which has homogeneous characteristics that differentiate it from the other layers.	**الطبقة**: طبقة من الأرض ذات خصائص متسقة تميزها عن الطبقات الأخرى.
Mining Reserve Areas: areas containing a quantity of ores or at mineable economically viable locations, with geologically demonstrated or estimated or predicted by the volume of mineralized formations.	**مناطق الاحتياطي التعديني**: مناطق تحتوي على كمية من الخامات أو المعادن في مواقع قابلة للتعدين ذات مؤشرات اقتصادية مثبتة جيولوجيًا أو محتملة بحسب أحجام التكوينات المعدنية.
Mining Blocks: land designed to carry out mining activities.	**التجمعات التعدينية**: الأراضي المحددة لممارسة الأنشطة التعدينية.
Public Utilities: Land on which roads, streets, public railways, airports, ports, oil and gas pipelines, power stations are constructed or designed for approved water projects.	**المرافق العامة**: الأراضي التي تقوم عليها شبكات الطرق أو الشوارع أو السكك الحديدية العامة أو المطارات أو الموانئ أو أنابيب البترول والغاز أو مشروعات الطاقة أو المخصصة لمشاريع المياه المعتمدة.
National Geological Database (NGD) : is an online database containing geological, geochemical, geophysical, topographic and geographical data of the State, together with study findings, survey works, exploration activities, license details, mining reserve areas and mining blocks.	**قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية**: قاعدة بيانات رقمية تحتوي على المعلومات الجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية والطبوغرافية والجغرافية للدولة، ونتائج دراسات وأعمال المسح وأنشطة الاستكشاف، ومعلومات الرخص ومناطق الاحتياطي التعديني والمجمعات التعدينية.
Rehabilitation: Work that a licensee must undertake upon termination of any activity within the site to restore the site to its natural condition in accordance with the Regulations.	**إعادة التأهيل**: أعمال يجب على المرخص له القيام بها لإعادة موقع الرخصة إلى حالة طبيعية ملائمة عند الانتهاء من أي نشاط داخل الموقع وفق الأنظمة.
Closure: Works that a licensee must undertake to close the licensed site upon termination of any	**الإغلاق**: أعمال يجب على المرخص له القيام بها لإغلاق موقع الرخصة بعد الانتهاء من أي نشاط داخل الموقع، وإكمال أعمال إعادة التأهيل.

شركة الف باء للاستشارات والأعمال
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 1447/13
Certified Translation

activity within the site, and to finalize the rehabilitation works.	
Hydrocarbons: hydrogen and carbon compounds , in its liquid or gaseous state whether conventional or unconventional, such as crude oil, tight oil, shale oil, condensates, natural gas, shale gas, methane hydrates, natural tar and bitumen derived or extracted from land or soil.	**المو اقع الهيدروكربونية**: مركبات الهيدروجين والكربون في حالتها السائلة أو الغازية، سواء أكانت تقليدية أو غير تقليدية، مثل: الزيت الخام، والزيت الحبيس، والزيت الصخري، والمكثفات ، والغاز الطبيعي، والغاز الصخري، وهيدرات الميثان، والقطران الطبيعي، والقار، التي يتم استخراجها أو استخلاصها من باطن الأرض أو ظاهرها.
Hazardous Waste: wastes containing materials that are detrimental to man or the environment and which result from mining activities Such Wastes may be either in the solid, liquid, gaseous or radioactive form.	**المخلفات الخطرة**: مخلفات تحوي مواد ضارة بالإنسان أو البيئة، تنتج عن النشاط التعديني، سواء أكانت على هيئة صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعية.
Surface Rental: Amounts paid by the licensee as rent for the licensed site.	**الأجور السطحية**: مبالغ يدفعها المرخص له لاستئجاره الأرض المشمولة بالرخصة.
Maritime Zones: The Maritime zones covered by the Law of Maritime Zones in the Kingdom of Saudi Arabia.	**المناطق البحرية**: المناطق البحرية المشمولة بنظام المناطق البحرية للملكة العربية السعودية.
Control: The possibility or the ability to effectively influence the work or decisions of another person directly or indirectly.	**السيطرة**: الإمكانية أو القدرة –المباشرة أو غير المباشرة- على ممارسة تأثيرها فعّال على أعمال وقرارات شخص آخر.
## Article 2	## المادة الثانية:
1) All deposits, minerals and ores shall be considered the exclusive property of the State and they shall be imprescriptible, including raw materials of all types, in whatever form or composition whether in the soil or subsoil. This shall also include the State's land territory, and maritime areas.	١. جميع الرواسب ملك للدولة، ولا يجوز أن يكتسبها الغير بالتقادم، ويشمل ذلك الخامات بجميع أنواعها أيا كان شكلها أو تركيبها، سواء أكانت على سطح الأرض أو في باطنها، ويشمل ذلك إقليم الدولة البري ومناطقها البحرية.
2) Title to the minerals and ores covered by the exploitation license shall be transferred to the licensee once they are extracted from the license site during the duration of the license in accordance with the provisions of this Law.	٢. تنتقل ملكية المعادن والخامات المشمولة برخصة الاستغلال إلى المرخص له بمجرد استخراجها من موقع الرخصة، وذلك خلال مدة الرخصة، وفقًا لأحكام النظام.
## Article 3	## المادة الثالثة:
Without prejudice to other Relevant Agencies roles. The Ministry shall be the competent agency to administer and supervise the implementation of this Law, the Ministry shall exercise the following:	دون إخلال باختصاصات الجهات المعنية، تكون الوزارة هي الجهة المختصة بتطبيق أحكام النظام والإشراف على تنفيذه، ولها في ذلك – على سبيل المثال – القيام بما يأتي:
1- Issue Regulations, forms, procedures, and guidelines necessary for the implementation of this Law.	١. إصدار اللوائح والنماذج والإجراءات والإرشادات اللازمة لتنفيذ أحكام النظام.
2- Draft and supervise the implementation of the relevant policies pertaining to the mining sector.	٢. وضع السياسات الخاصة بقطاع التعدين والإشراف على تنفيذها.

شركة ألف باء للاستشارات والترجمة
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation
001

3- Designate lands and maritime areas over which licenses may be granted under this Law and coordinate with the Ministry of Energy.	3. تحديد الأراضي والمناطق البحرية التي يجوز منح رخص عليها بمقتضى أحكام النظام بالتنسيق مع وزارة الطاقة فيما يخصها.
4- Determine surface rental and financial charges for licenses and services provided by the Ministry in accordance with the Laws and Regulations.	4. تحديد الأجور السطحية والمقابل المالي للرخص والخدمات التي تقدمها الوزارة، وفقًا لأحكام النظام وما تقرره اللوائح.
5- Study the applications submitted to obtain any type of rights to be granted under this Law and issue licenses granting such rights in accordance with the provisions of the Laws and Regulations.	5. دراسة الطلبات المقدمة للحصول على أي نوع من الحقوق التي تمنح بمقتضى أحكام النظام وإصدار الرخص المانحة لتلك الحقوق وفقًا لأحكامه.
6- Collect fees, financial charges, and financial revenues for tenders, surface rentals and fines established in accordance with the Laws and Regulations.	6. تحصيل الرسوم والمقابل المالي والعوائد المالية للمنافسات والأجور السطحية والغرامات المقررة طبقًا لأحكام النظام.
7- Promote research, development, planning and investment in the area of the mining activity.	7. تشجيع البحث والتطوير والتخطيط والاستثمار في مجال النشاط التعديني.
8- Striving to achieve an orderly expansion of the mining infrastructure and the related services in a sustainable, effective and reliable manner.	8. السعي إلى تحقيق التوسع المنظم للبنية التحتية للنشاط التعديني والخدمات ذات الصلة بطريقة مستدامة وفعالة وموثوقة.
9- Coordinate with the SGS in order to achieve the following:	9. التنسيق مع الهيئة؛ لتحقيق ما يأتي:
a) Specify mining reserve areas	أ. تحديد مناطق للاحتياطي التعديني.
b) Develop and update the National Geological Database (NGD)	ب. تطوير قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية وتحديثها.
c) Make available various maps, survey data, studies and research required for mining investment.	جـ. توفير الخرائط المختلفة وبيانات المسح والدارسات والبحوث اللازمة للاستثمار التعديني.
10- Coordinate with the relevant government agencies for the provision of infrastructure facilities required for mining areas, such as roads, railways, ports, power plants, and power and water supply lines.	10. التنسيق مع الجهات المعنية لتوفير مرافق البنية التحتية المطلوبة للمناطق التعدينية، ويشمل ذلك: الطرق والسكك الحديدة والموانئ ومحطات الطاقة وخطوط إمداد الطاقة والمياه.
11- Integration and cooperation with the concerned authorities to monitor the locations of mining activities.	11. التكامل والتعاون مع الجهات المعنية لمراقبة مواقع الأنشطة التعدينية.
12- Monitor occupational safety and health measures that licensees shall carry out.	12. مراقبة تدابير الصحة والسلامة المهنية التي يتوجب على المرخص له القيام بها.
13- Coordination with the Ministry of Interior to implement the security instructions and safety and fire protection instructions issued in the field of mining activity.	13. التنسيق مع وزارة الداخلية لتطبيق التعليمات الأمنية وتعليمات السلامة والحماية من الحريق الصادرة منها في مجال النشاط التعديني.
14- Supervise and monitor over all aspects of the activities of the licensees.	14. الإشراف والرقابة على جميع أوجه نشاطات المرخص له.
15- Specify the content and format of any study, report or directive required according to this Law or Regulations.	15. تحديد محتوى وشكل أي دراسة أو تقرير أو توجيه يطلب وفقًا للنظام أو اللوائح.

شركة ... للاستشارات والترجمة
معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

16- Formulate, update and follow up the implementation of plans and development programs for the mining sector.	16. وضع الخطط والبرامج التطويرية لقطاع التعدين وتحديثها ومتابعة تنفيذها.
17- Identify ores, minerals and elements which may not be developed or retained for exploration or exploitation at a later time or governed by a special Regulation.	17. تحديد الخامات والمعادن والعناصر التي لا يجوز تطويرها أو التي يحتفظ بها للكشف أو الاستغلال في وقت لاحق أو التي تخضع لتنظيم خاص.
18- Qualify companies or specialized offices to carry out duties of control and monitoring violations in accordance with the Laws and Regulations.	18. تأهيل شركات أو مكاتب متخصصة للقيام بمهمات المراقبة وضبط المخالفات، وفقًا لما تحدده اللوائح.
Article 4	**المادة الرابعة.**
The Ministry shall establish the following registers:	تنشئ الوزارة السجلات الآتية:
1- Register of Applications in which all applications submitted to the Ministry to obtain licenses shall be registered.	1. سجل الطلبات: تقيد فيه جميع طلبات الحصول على الرخص المقدمة إلى الوزارة.
2- Register of Licenses in which all licenses issued, renewals, modification, transfer, extension, mortgage, expiration, and termination and all matters that may take place shall be registered.	2. سجل الرخص: تقيد فيه جميع الرخص الصادرة وما تم عليها من تجديد أو تعديل أو تحويل أو تمديد أو رهن أو إنهاء أو انتهاء وكل ما يؤثر فيها.
3- Register of Mining Area in which particulars of mines areas, including mining blocks and mining reserve areas shall be registered.	3. سجل مناطق المعادن: تقدي فيه تفاصيل مناطق المعادن، بما في ذلك: المجمعات التعدينية، ومناطق الاحتياطي التعديني.
In coordination with SGS, the Ministry may allow the public to gain access to all registers in accordance with the Regulations.	وتتيح الوزارة بالتنسيق مع الهيئة للعموم الاطلاع على جميع السجلات وفقًا للوائح.
Article 5	**المادة الخامسة:**
Without prejudice to the provisions of Article (2), the provisions of this Law shall not apply to the following:	دون إخلال بأحكام المادة (الثانية)، لا تسري أحكام النظام على ما يأتي:
1) Hydrocarbons with the exception of coal.	المواد أو الرواسب أو الموارد الهيدروكربونية، ويستثنى من ذلك الفحم الحجري.
2) Pearls, corals and similar marine substances.	اللآلئ والمرجان المواد البحرية المشابهة.
CHAPTER TWO	**الباب الثاني**
LANDS AND AREAS INCLUDED AND EXCLUDED OF MINING ACTIVITIES	الأراضي والمناطق المشمولة بالنشاط التعديني والمستثناة منها
Article 6	**المادة السادسة:**
1) Without prejudice to the other relevant Laws and the provisions of this Law, any license to carry out a mining activity may be granted for state owned lands, privately owned lands, or property	١. مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة وأحكام النظام، يكون النشاط التعديني على أراضي مملوكة للدولة أو مملوكة ملكية خاصة أو التي يكون جزء منها مملوكًا للدولة والآخر مملوكة ملكية خاصة، أو على المناطق البحرية.

شركة الصباغ للاستشارات والأعمال
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

partly held by the state and partly by individuals or for maritime areas.	
2) the following are excluded from the provisions of Paragraph (1) of this Article:	٢. يستثنى مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة ما يلي:
A- Lands occupied by holy sites.	أ. الأراضي التي تشغلها الأماكن المقدسة.
B- The lands occupied by military or lands reserved for hydrocarbon operations and hydrocarbon discovery areas, unless a decision is issued by the competent Minister to lift the ban on them at the request of the Minister.	ب. الأراضي التي تشغلها المنشآت العسكرية أو المناطق المحجوزة لعلميات المواد الهيدروكربونية ما لم يصدر قرار من الوزير المختص يرفع الحظر عنها بناء على طلب الوزير.
C- Maritime lands and areas that are determined by a decision of the Council of Ministers.	جـ الأراضي والمناطق البحرية التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء.
## Article 7	## المادة السابعة:
1) Reconnaissance License may be granted for all lands and marine areas except for the lands and regions mentioned in paragraph (2) of Article (6) in this Law.	١. يجوز منح رخصة استطلاع على الأراضي والمناطق البحرية كافة عدا الأراضي والمناطق الواردة في الفقرة (٢) من المادة (السادسة) من النظام.
2) Exploration and Exploitation License may be granted for the following lands and areas prior to obtaining the necessary approvals or permits from the concerned government agencies:	٢. يجوز منح رخصة كشف أو رخصة استغلال على الأراضي والمناطق الآتية بعد الحصول على الموافقات والتصاريح اللازمة من الجهات الحكومية ذات العلاقة.
A) Lands for public facilities	أ. أراضي المرافق العامة.
B) Areas which designated by law as touristic, historical or archaeological areas, wildlife reserves, rangelands, forestland and geological national parks.	ب. المناطق التي تحدد – بناء على نظام – بانها سياحية أو أثرية أو تاريخية أو محميات للحياة الفطرية أو المراعي والغابات والمتنزهات الوطنية والبرية والجيولوجية.
## Article 8	## المادة الثامنة:
If a complete application for obtaining exploration or exploitation for lands or areas specified in Article (7), the Ministry shall communicate with all the relevant governmental agencies for all requisite approvals and permits in accordance with the Laws and Regulations in order to obtain the rights of the land use covered by the license application. If such agencies fail to respond within 30 days from the date on which the Ministry's letter has been received regarding the availability of lands excluded from mining activities within the areas of the license applications, the Ministry may issue the license. If receiving an objection, from one of the agencies, the applicant may exclude the lands and areas subject	إذا استلمت الوزارة طلبًا مكتمل الشروط للحصول على رخصة كشف أو استغلال على أي من الأراضي والمناطق المحددة في المادة (السابعة) من النظام فعليها الكتابة إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة للحصول على الموافقات والتصاريح اللازمة، وفي حال عدم ورود أي اعتراض من تلك الجهات خلال مدة (٣٠) يومًا من تاريخ الاستلام عد ذلك موافقة منها، ولمقدم الطلب عند ورود اعتراض من إحدى الجهات الحكومية استبعاد الأراضي والمناطق محل الاعتراض والمتداخلة مع الأراضي والمناطق المذكورة في المادة (السابعة)، واستكمال طلبه خلال مدة أقصاها (٣٠) يومًا من تاريخ إشعار مقدم الطلب بذلك.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

to interception that overlap with the lands and regions mentioned in Article (7), and completed by excluding such overlapped areas within (30) days	
Article 9	**المادة التاسعة:**
Without prejudice to the provisions of Article (6) in this Law, and after coordination with the concerned agencies. The Minister may issue a decision designating any land or maritime area as a mineral reserve, specifying the activities not allowed, for the purpose of preserving such land or maritime area for use at a suitable time for mining purposes.	دون إخلال بما ورد في المادة (السادسة) من النظام وبعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، للوزير أن يصدر قرارًا بتخصيص أي أرض أو منطقة بحرية للاحتياطي التعديني، وتحديد الأنشطة غير المسموح بها فيها من أجل الحفاظ عليها لاستخدامها في الوقت المناسب لأغراض النشاط التعديني.
Article 10	**المادة العاشرة:**
The Ministry may designate lands to be allocated as mining blocks, and shall notify the concerned agencies. If no objection is received within 30 days from the date of notice, the agencies shall be deemed to have given its consent.	إذا رغبت الوزارة في تخصيص مجمع تعديني فعليها تبليغ الجهات ذات العلاقة بذلك، وفي حال عدم ورود أي اعتراض من أي من تلك الجهات خلال (٣٠) يومًا من تاريخ استلام التبليغ عدّ ذلك موافقة منها.
CHAPTER THREE	**الباب الثالث**
GENERAL PROVISIONS FOR LICENSES	الأحكام العامة للرخص
Article 11	**المادة الحادية عشرة:**
1) The Ministry shall set the relevant conditions for types of licenses set forth in the Law, designate the procedures for its issuance, renewal, extension, transfer, and amendments in accordance with this Law and Regulations.	١. تقوم الوزارة بوضع الشروط الخاصة بأنواع الرخص، وتحديد إجراءات إصدارها وتجديدها وتمديدها وتحويلها وتعديلها أو التخلي عنها أو عن جزء من ووقع الرخصة وفقًا لأحكام النظام وما تحدده اللوائح.
2) All applications for obtaining license, renewal, extension, transfer, amendment or relinquishment thereof or any part of the license site shall be submitted to the Ministry according to this Law by using forms, and procedures indicated in the Regulations.	٢. تقدم جميع الطلبات الحصول على الرخصة أو تجديدها أو تمديدها أو تحويلها أو تعديلها أو التخلي عنها أو عن جزء من موقع الرخصة، طبقًا للنظام؛ إلى الوزارة باستخدام النماذج والإجراءات الموضحة في اللوائح.
Article 12	**المادة الثانية عشرة:**
The Terms and Conditions of a license may not be amended during its validity unless an application is submitted by the Licensee, and upon the approval of the Ministry. Any license may be renewed or extended according to the terms and conditions agreed upon with the licensee, as prescribed by the Regulations.	لا يجوز تعديل شروط وأحكام الرخصة أثناء فترة سريانها إلا بطلب من المرخص له وموافقة الوزارة، ويكون تجديدها أو تمديدها بالشروط والأحكام التي يتم الاتفاق عليها من المرخص له، وفقًا لما تحدده اللوائح.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation

Article 13	المادة الثالثة عشرة:
1) With the exception of the reconnaissance license, the licenses set out in this Law may be granted only to the legal person.	١. فيما عدا رخصة الاستطلاع، لا يجوز منح الرخص الوزارة في النظام إلا للشخص ذي الصفة الاعتبارية.
2) No person may undertake any reconnaissance, exploration or exploitation activity unless the relevant license authorizing such activity is obtained. The following agencies are exempt from this requirement:	٢. لا يجوز لأي شخص القيام بأي عملية استطلاع أو كشف أو استغلال قبل الحصول على الرخصة التي تخوله القيام بذلك، ويستثنى من ذلك ما يأتي:
A) The SGS may, after notifying the Ministry, undertake, by itself or with others, all the duties and responsibilities included in its statute.	أ. الهيئة، ويجوز لها – بعد إشعار الوزارة- القيام بنفسها أو بواسطة غيرها بجميع المهمات والأعمال الواردة في تنظيمها.
B) The relevant official agencies, universities, institutes and national research centers may, upon the approval of the Ministry, conduct scientific research related to reconnaissance or exploration, provided that such research shall not be used for commercial purposes unless approved by the Ministry, which shall be provided with a copy of the work or research findings.	ب. الجهات الرسمية ذات العلاقة والجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث الوطنية، ويجوز لها – بعد موافقة الوزارة- إجراء أبحاث عملية ذات علاقة بالاستطلاع أو بالكشف، على ألا تستخدم تلك الأبحاث لأغراض تجارية إلا بموافقة الوزارة. ويجب أن تزود الوزارة بنسخة من نتائج الأبحاث العلمية.
Article 14	**المادة الرابعة عشرة:**
1) Licenses that grant rights under this Law are:	١. الرخص التي تخول الحقوق وفقًا للنظام، هي:
A) Reconnaissance License.	أ. رخصة الاستطلاع.
B) Exploration License.	ب. رخصة الكشف.
C) Exploitation License.	جـ. رخصة الاستغلال.
2) Exploitation license, which includes:	٢. تشمل رخصة الاستغلال ما يأتي:
A) Mining license.	أ. رخصة التعدين.
B) Small mine license.	ب. رخصة المنجم الصغير.
C) Building materials quarry license.	ج. رخصة محجر مواد بناء.
D) License for general purposes.	د. رخصة الأغراض العامة.
3) Subject to Article (13), any person may obtain more than one license in accordance with the conditions specified by the Regulations.	٣. مع مراعاة ما ورد في المادة (الثالثة عشرة)، يجوز لأي شخص الحصول على أكثر من رخصة، وفقًا للضوابط التي تحددها اللوائح.
Article 15	**المادة الخامسة عشرة:**
An application for a specific layer of the earth may be made. Also; the Ministry may impose restrictions on a specific layer as prescribed by the Regulations.	يجوز التقدم بطلب للحصول على رخصة لطبقة محددة من الأرض، ويجوز للوزارة وضع قيود على طبقة محددة، وفقًا لما تحدده اللوائح.

شركة الف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation

Article 16	المادة السادسة عشرة:
Subject to the relevant laws, the applicant must have the technical and financial capacity according to the type of license required to effectively perform his obligations in accordance with the conditions prescribed by the Regulations.	مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة، يجب أن يتوافر في طالب الرخصة الكفاية الفنية والقدرة المالية وفقًا لنوع الرخصة المطلوبة، مما يمكنه من القيام بالتزاماته بشكل فعال، وفقًا لما تحدده اللوائح.
Article 17	**المادة السابعة عشرة:**
An application for obtainment, renewal or extension of any license under the Law and Regulations may only be refused only for clear written reasons. An applicant whose request has been refused has the right to appeal against such a decision before the Administrative Court.	لا يجوز رفض طلب الحصول على أي رخصة أو تجديدها أو تمديدها أو تعديلها وفقًا للنظام واللوائح إلا بناء على أسباب واضحة ومكتوبة، ويحق لمقدم الطلب التظلم من ذلك أمام المحكمة الإدارية.
Article 18	**المادة الثامنة عشرة:**
Subject to the provisions of Article 19, paragraph 6 of Article 41, if the Ministry receives several applications for a license over the same site, priority for granting the license shall be based on the date of the application submission as registered in the register of applications. With the following conditions:	مع مراعاة ما ورد في المادة (التاسعة عشرة) والفقرة (٦) من المادة (الحادية والأربعين)، إذا تلقت الوزارة أكثر من طلب للحصول على رخصة على موقع واحد، فتكون الأولوية في منح الرخصة بناء على أسبقية تقديم الطلب وعلى النحو المسجل في سجل الطلبات بشرط ما يأتي:
(1) The requirements of Article (16) shall be fulfilled.	١. الوفاء بمتطلبات المادة (السادة عشرة).
(2) The fees for the license application shall be paid, and other requirements to grant this license shall be fulfilled in accordance with the Regulations.	٢. دفع رسوم طلب الرخصة واستيفاء المتطلبات الأخرى لمنح هذه الرخصة وفقًا لما تحدده اللوائح.
Article 19	**المادة التاسعة عشرة:**
The Ministry may designate lands or maritime for bidding, and license thereon may be granted only on a competitive basis as prescribed b in accordance with the Regulations.	للوزارة تحديد أراضٍ أو مناطق بحرية لطرحها للمنافسة، ولا يجوز منح رخص عليها إلا عن طريق المنافسة، وفقًا لأحكام النظام وما تحدده اللوائح.
Article 20	**المادة العشرون:**
1) An exploration or exploitation license may be transferred upon the submission of an application by the licensee to a qualified person. Such transfer may be affected in the manner prescribed in the Regulations. Such an application may not be refused if the transfer conditions prescribed under this Law and Regulations have been satisfied.	١. يجوز تحويل أي رخصة كشف أو استغلال – بعد تقديم طلب من المرخص له – إلى شخص مؤهل. ويتم التحويل بالكيفية التي ستحددها اللوائح. ولا يجوز رفض الطلب إذا توافرت شروط التحويل المحددة في أحكام النظام واللوائح.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation

2) The rights and obligations of the license shall be transferred from the licensee to the person to whom the license has been transferred once the transfer decision has been issued.	٢. ينتقل ما للرخصة من حقوق وما عليها من التزامات، من المرخص له إلى الشخص المحولة إليه الرخصة، فور صدور القرار بذلك.
3) With the exception of paragraph (1) of this Article, the exploration license may not be directly or indirectly transferred during the first year of the beginning of the license term.	٣. استثناءً من الفقرة (١) من هذه المادة، لا يجوز تحويل رخصة الكشف، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خلال السنة الأولى من بداية مدتها.
4) The transfer application is not considered effective until a decision is issued by the Ministry.	٤. لا يعد طلب التحويل نافذًا إلا بعد صدور قرار من الوزارة بذلك.
## Article 21	## المادة الحادية والعشرون:
Notwithstanding the provisions of the paragraph (3) of Article (20) of this Law, the licensee shall notify the Ministry of the occurrence of any change in the licensee's control within 30 days as of the date on which the change takes place.	دون إخلال بما ورد في الفقرة (٣) من المادة (العشرين) من النظام، يبلغ المرخص له الوزارة إذا حدث أي تغيير في السيطرة عليه خلال (٣٠) يومًا من حدوث التغيير.
## Article 22	## المادة الثانية والعشرون:
Notwithstanding the relevant Sharia rules and Laws, except for the reconnaissance license, the holder of a license may mortgage the rights granted by the license. Mortgage shall be effective only upon giving a notice to the Ministry by the mortgagor (licensee) to record the register of licenses as prescribed by the Regulations. The mortgagee or his appointee may execute any mortgaged right in the license and assign such rights, provided that the requirements of the Articles (16) and (20) shall be fulfilled.	مع مراعاة ما تقضي به الأحكام الشرعية والأنظمة ذات العلاقة، وفيما عدا رخصة الاستطلاع، يجوز للمرخص له أن يرهن الحقوق التي تخولها الرخصة. ولا يعتد بالرهن إلا بعد إبلاغ الرهن (المرخص له) الوزارة بتسجيله في سجل الرخص وفق ما تحدده اللوائح. ويحق للمرتهن أو من يعينه تنفيذ أي حق مرهون في الرخصة ونقل تلك الحقوق بشرط استيفاء متطلبات المادتين (السادسة عشرة) و(العشرين).
## Article 23	## المادة الثالثة والعشرون:
1- Information and data provided by a license applicant shall be considered confidential, and may not be disclosed until 180 days from the date of refusal.	١. تعد البيانات والمعلومات المقدمة من طالب الرخصة سرية، ولا يجوز إفشاؤها قبل مضي (١٨٠) يومًا من تاريخ رفض الطلب.
2- All geological reports required from any licensee under the Regulations shall be deemed confidential if the licensee so requests, may not be made public without his consent in the following:	٢. تعد جميع التقارير الجيولوجية المقدمة من أي مرخص له بموجب اللوائح سرية متى ما طلب المرخص له ذلك، ولا يجوز نشرها دون موافقته إلا على النحو الآتي:
A) After five years from the date on which the reports for the valid licenses have been received.	أ. بعد مضي خمس سنوات من استلام التقارير للرخص السارية.
B) After 180 days from the date of the license termination, expiration or partial abandonment of the license site.	ب. بعد مضي (١٨٠) يومًا من تاريخ انتهاء الرخصة أو إنهائها أو التخلي الجزئي عن موقع الرخصة.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

In all cases, the Ministry may dispose of data, information or reports in a manner consistent with the provisions of this Law.	وللوزارة في جميع الأحوال التصرف في البيانات أو المعلومات أو التقارير بما لا يتعارض مع أحكام النظام.
Article 24	**المادة الرابعة والعشرون:**
The Ministry may issue the decisions it deems necessary to cease any activity, the use of any equipment, or the exercise of any activity within the license site in case of adverse effects which impinge on the safety, security, health of the licensee's employees or other personnel, or if such effects cause damage to the environment or property or unusual disturbance or material damage to any site, the Ministry shall lift the cessation upon removal of the causes of such cessation.	يجوز للوزارة أن تصدر القرارات التي تراها ضرورية لوقف أي عملية أو استخدام أي معدة أو ممارسة أي نشاط في موقع الرخصة عند وجود آثار سلبية على السلامة أو الأمن أو صحة موظفي المرخص له أو الأشخاص الآخرين أو إذا كانت تلك الآثار قد تسببت في أضرار للبيئة أو للممتلكات أو في إزعاج غير عادي أو إتلاف جوهري لأي موقع. وعلى الوزارة إنهاء الوقف حال التأكد من زوال أسبابه.
Article 25	**المادة الخامسة والعشرون:**
Notwithstanding the other provisions of this Law and Regulations, a license granted in accordance herewith shall not be terminated except for the following cases:	دون إخلال بالأحكام الأخرى الواردة في النظام واللوائح، لا يجوز إنهاء الرخصة إلا بناء على أحد الأسباب الآتية:
1) If the licensee fails to pay the amounts due to the state for a period exceeding 180 days.	1. تأخر المرخص له عن دفع المبالغ المستحقة للدولة لمدة تزيد على (١٨٠) يومًا.
2) If the licensee provides false information that is in substantial breach of his work or data.	2. تقديم المرخص له معلومات غير صحيحة إلى الوزارة تخل جوهريًا بأعماله أو بياناته
3) If the licensee fails, within 60 days after receipt of a written notice to carry out the obligations prescribed by this Law and Regulations, and terms and conditions of the license.	3. عدم قيام المرخص له – خلال (٦٠) يومًا من تاريخ إشعاره كتابيًا – بتنفيذ الالتزامات التي يفرضها النظام واللوائح وشروط وأحكام الرخصة.
4) If the licensee fails to correct the violation for which he has been given a notice during the scheduled notice period or if the violation is repeated.	4. عدم قيام المرخص له بتصحيح المخالفة التي أشعر بها خلال المدة المحددة في الإشعار، أو تكراره المخالفة.
5) If the licensee delayed, for (180) days after receipt of written notice from the Ministry, to undertake the necessary actions to protect the environment, wildlife, archaeological sites or tourist areas.	5. تأخر المرخص له مدة (١٨٠) يوما من تاريخ تسلمه إشعاره الوزارة الكتابي في اتخاذ الوسائل الضرورية للمحافظة على البيئة أو الحياة الفطرية أو المواقع الأثرية أو المناطق السياحية.
If any license is terminated, the person whose license has been terminated or the related persons may not apply for a license site or a part thereof for a period of three years after the termination date. The Regulations shall set out the relevant procedures to terminate the license.	وإذا أنهيت الرخصة فلا يحق لمن كانت ممنوحة له ولا لذوي العلاقة التقدم – خلال ثلاث سنوات – بطلب الحصول على رخصة أخرى على ذات الموقع أو جزء منه، وتحدد اللوائح الإجراءات المتصلة بإنهاء الرخصة.

شركة الف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation

Article 26	المادة السادسة والعشرون:
Without prejudice to any agreement with the landowner, the licensee shall, within (180) days from the date of expiry or termination of his license for any reason, remove any building, plant, machinery, equipment, tool, tailings, other materials, mined ore, or other property of any kind, fixed or movable, except what the Ministry deems appropriate to leave in place for reasons of public interest and the Regulations specify the conditions and controls for that.	دون إخلال بأي اتفاق سابق مع مالك الأرض، يجب على المرخص له خلال (١٨٠) يومًا من تاريخ إنهاء أو انتهاء الرخصة لأي سبب كان، أن يزيل أي مبنى أو مصنع أو آلية أو معدة أو أداة أو مخلفات أو مواد أخرى أو الخام المستخرج أو أي نوع آخر من الممتلكات أيًا كان نوعها، سواء أكانت ثابتة أو منقولة، وذلك باستثناء ما ترى الوزارة إبقاؤه لمقتضى المصلحة العامة، وتحدد اللوائح الشروط والضوابط لذلك.
Article 27	**المادة السابعة والعشرون:**
The Ministry's representatives shall have the status of a law enforcement officer and the right to gain access to the license site under this Law for inspection, monitoring and Controlling violations and to ensure the compliance of the licensee with the Law, Regulations and terms and conditions of the license. The licensee shall cooperate with the Ministry's representatives in order that they can perfectly carry out their duties.	يكون لممثلي الوزارة المختصين صفة الضبط، ولهم دخول موقع الرخصة بموجب النظام؛ للتفتيش، والمراقبة، وضبط المخالفات، والتأكد من تقيد المرخص له بالنظام واللوائح وشروط وأحكام الرخصة. وعلى المرخص له أن يتعاون مع ممثلي الوزارة بما يمكنهم من أداء مهماتهم على أكمل وجه.
CHAPTER FOUR RIGHTS AND OBLIGATIONS	**الباب الربع** الحقوق والالتزامات
Article 28	**المادة الثامنة والعشرون:**
All operations carried out pursuant to licenses granted under this Law, shall be at the licensee's responsibility and under its management and supervision.	تكون العمليات التي تنفذ بمقتضى الرخص الممنوحة بموجب النظام تحت مسؤولية المرخص له وإشرافه وإدارته.
Article 29	**المادة التاسعة والعشرون:**
Subject the relevant laws, the licensee shall, if he wishes to undertake an aerial survey, obtain a prior written authorization from the Ministry to undertake such activity.	مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة، إذا رغب المرخص له في القيام بمسح جوي، فعليه أن يحصل على إذن كتابي من لوزارة للقيام بهذا النشاط.
Article 30	**المادة الثلاثون:**
In the event a force majeure prevents, hinders, or delays the licensee from performing any of his obligations within the due date, the resulting failure or delay shall not be considered negligence or default	إذا منعت قوة قاهرة أو أعاقت أو أخرت قيام المرخص له بأي من التزاماته في الوقت المحدد، فإن التعطيل أو التأخير الناتج عن ذلك لا يعد إهمالاً أو تقصيرًا في العمل أو الأداء. وللوزارة في هذه الحالة تمديد الفترة التي كانت محددة للعمل الذي توقف أو تعطل لمدة لا تقل عن فترة بقاء القوة القاهرة،

مكتب ألفا للترجمة المعتمدة
ترخيص الترجمة 1474
Certified Translation
001

at work or performance , and the period prescribed for the work that was stopped or impeded shall be extended in this case by the Ministry for a period not less than the duration of the force majeure or the licensee shall be granted by the Ministry an alternative license site whenever it is possible according to the type of ores and license . Force majeure in this Article means all events normally recognized as force majeure that render it impossible for the licensee to carry out his obligations as provided in the license, and which arise from circumstances unforeseen at the time the license is issued and which cannot be attributed to either party.	أو أن تمنح المرخص له موقعًا بديلاً للرخصة متى ما كان ذلك ممكناً وفقًا لنوع الخام الرخصة. ويقصد بالقوة القاهرة في أحكام هذه المادة الأحداث المتعارف عليها أصوليًا كقوة قاهرة ناجمة عن ظروف غير متوقعة وقت إصدار الرخصة، والتي لا يرجع وجودها إلى أي من الطرفين وتجعل تنفيذ المرخص له لالتزاماته المحددة بالرخصة مستحيلاً.
Article 31	**المادة الحادية والثلاثون:**
A licensee may relinquish his license or a part of the site for which the license has been issued as prescribed by the Regulations.	يجوز للمرخص له أن يتخلى عن رخصته أو عن جزء من الموقع الصادر في شأنه الرخصة، وفقًا لما تحدده اللوائح.
Article 32	**المادة الثانية والثلاثون:**
Subject to the requirements of Article (2) hereof, if the site for the exploration, exploitation or general-purpose license or any part thereof are privately owned by a legal title deed, or if a person has a legally established right to use, the licensee shall take the following procedures:	مع مراعاة ما تقصى به المادة (الثانية) من النظام، إذا كان موقع رخصة الكشف أو الاستغلال أو جزء منه مملوكًا ملكية خاصة ثابتة بسند نظامي، أو كان لاحد الأشخاص حق انتفاع بها ثابت نظامًا، فإن على المرخص له أن يقوم بالإجراءات الآتية:
1) The licensee shall submit the license to the landowner or user, upon his request. Before proceeding to exercise the rights granted by the license, irrespective of its type, the licensee shall reach an agreement with the landowner or user on a fair compensation basis for the benefits that may have arisen from such utilization of the land, as well as for any damages that the land may sustain as a result of the licensed operations, and submit such agreement to the Ministry, prior to the start of the licensee's operations on this land.	١. تقديم الرخصة إلى مالك الأرض أو المنتفع بها متى ما طلب منه ذلك. ولا يجوز للمرخص له أن يبدأ بممارسة الحقوق محل الرخصة الممنوحة له أيًا كان نوعها إلا بعد أن يتفق مع مالك الأرض أو المنتفع على تعويض عادل عما كان سيعود به استكمال الأرض من نفع، وعن الأضرار التي قد تلحق بالأرض نتيجة العمليات المرخص بها، وأن يقدم ذلك الاتفاق إلى الوزارة قبل بدء عملياته على هذه الأرض.
2) If no agreement on a fair compensation basis is reached between the licensee and landowner or user, the Minister shall apply in this case the relevant provisions on the Temporary Taking of Property set out in the Law of Eminent Domain and Temporary Taking of Property.	٢. إذا لم يتوصل المرخص له ومالك الأرض أو المنتفع بها إلى اتفاق حول التعويض العادل، فتطبق الوزارة في هذه الحالة الأحكام ذات العلاقة بوضع اليد المؤقت على العقار الوزارة في نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

In all cases, the rights granted under the license shall be exercised in a reasonable manner with minimum impact on the owner's or user's interests, and in a manner appropriate for realization of the license objectives.	وفي جميع الأحوال، فإنه يجب أن تمارس الحقوق الممنوحة بمقتضى الرخصة ممارسة معقولة وبأقل قدر ممكن من التأثير على مصالح المالك أو المنتفع، وبما يتماشى مع التنفيذ الملائم لأغراض الرخصة.
Article 33	**المادة الثالثة والثلاثون:**
1) A licensee shall have all the easement rights required to enable him to operate on any state-owned land located outside the license site pursuant to permission from the Ministry after agreement with the competent government agencies, provided that such easement rights shall not conflict with the rights of other parties over the same land.	١. يكون للمرخص له جميع حقوق الارتفاق اللازمة لتمكينه من تنفيذ عملياته على أي أرض تملكها الدولة خارج موقع الرخصة، وذلك بمقتضى تصريح من الوزارة بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة، بشرط ألا يمون متعارضة مع حقوق أخرى لغيره على الأرض.
2) Should any of the required easement rights fall on privately owned land established under a legal title Deed in a site covered by another license, the licensee shall reach an agreement with the landowner or user of the land or the other licensee, to acquire such rights in the manner prescribed by Law to acquire such rights.	٢. إذا وقعت أي من حقوق الارتفاق المطلوبة على أرض مملوكة خاصة ثابتة بسند نظامي أو على موقع رخصة أخرى، فعلى المرخص له أن يتفق مع مالك أو المنتفع بما أو المرخص له الآخر للحصول على تلك الحقوق بالطريقة المحددة نظامًا لاكتساب تلك الحقوق.
3) Without prejudice to the provisions of the paragraph (1) of this Article, easement rights shall include, but not be limited to, the use of all types of roads, the various communication lines and the surface and underground water in case of the non-availability of the water resources required for the licensee's operations, provided that this shall not prejudice the water conservation laws and instructions.	٣. دون إخلال بما تضمنته الفقرة (١) من هذه المادة، تشمل حقوق الارتفاق – لأغراض هذه المادة دون حصر – حق استخدام الطرق بأنواعها وخطوط الاتصالات المختلفة والميه السطحية والجوفية في حال عدم توافر بدائل عن مصادر المياه الضرورية لتنفيذ عمليات المرخص له، على ألا يخل ذلك بأنظمة وتعليمات المحافظة على المياه.
Article 34	**المادة الرابعة والثلاثون:**
A licensee shall comply with the laws (and orders) in force in the State, this Law and its Regulations.	على المرخص له أن يتقيد بالأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها، وبالنظام واللوائح.
Article 35	**المادة الخامسة والثلاثون:**
1) Each applicant for mining license and small mine license and general purposes license shall provide with his application an Environmental and Social Impact Study (EIS) and the rehabilitation plan and closure as required by the Regulations, whereby the licensee undertakes to take all necessary measures and precautions at all times to preserve and protect water resources, the environment and wildlife from any hazardous	1. على كل طالب رخصة تعدين أو رخصة منجم صغير أو رخصة الأغراض العامة أن يضمن في طلبه دراسة الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة تأهيل الموقع والإغلاق وفق ما تحدده اللوائح، ويلتزم بموجبها باتخاذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة للحفاظ على مصادر المياه والبيئة والحياة الفطرية وحمايتها من أي مخلفات خطرة أو أي ضرر بيئي آخر= وفق ما تحددة اللوائح

شركة ألف باء للدراسات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

waste or any other environmental damage as prescribed by the Regulations.	
2) The study of the environmental impact shall be approved by the Ministry of Environment within a period of (60) days from receiving the study, and the Minister may increase the period for some mining activities.	٢. يكون اعتماد دراسة الأثر البيئي من الجهة المختصة نظامًا عن البيئة في المملكة خلال مدة (٦٠) يومًا من تسلم الدراسة، وللوزير زيادة المدة لبعض الأنشطة التعدينية.
3) The rehabilitation plan and closure shall be approved by the Ministry, after obtaining the approval of the authority concerned with the environment.	٣. يكون اعتماد حطة إعادة التأهيل والإغلاق من الوزارة بعد الحصول على موافقة الجهة المختصة بالبيئة.
4) Each applicant for mining license and small mine license shall provide with his application a business feasibility study of the project, including the contribution to the development of local communities around or adjacent to the license site, supporting the local content and cost of rehabilitation and closure.	٤. على كل طالب رخصة تعدين ورخصة منجم صغير أن يضمن في طلبه دراسة للجدوى الاقتصادية للمشروع تتضمن المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية الواقعة ضمن موقع الرخصة أو بقربها ودعم المحتوى المحلي، وتكلفة إعادة تأهيل الموقع والإغلاق.
5) Each applicant for exploration license and building materials quarry license shall provide with his application an environmental impact management plan that is consistent with the requirements and specifications set by the environmental authority and a plan for the management of the social impact of his activities, including the contribution to the development of local communities as prescribed by the Regulations.	٥. على كل طالب رخصة كشف ورخصة محجر مواد بنا أن يضمن في طلبه خطة لغدارة الأثر البيئي تتوافق مع الاشتراطات والمواصفات التي تضعها الجهة المختصة بالبيئة. وأن يقدم خطة لإدارة الأثر الاجتماعي للأنشطة التي تتضمن المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية وفقًا لما تحدده اللوائح.
## Article 36	## المادة السادسة والثلاثون:
The licensee, shall maintain and report to the Ministry any archaeological sites, be they buildings, engravings, inscriptions, drawings or others that may be found within the license site, upon becoming aware of the existence of these archaeology	يحافظ المرخص له على ما قد يوجد في موقع الرخصة من مواقع أثرية، سواء أكانت بناء أو نقشًا أو كتابة أو رسمًا أو غير ذلك، ويبلغ الوزارة فور علمه بوجود تلك الآثار.
## Article 37	## المادة السابعة والثلاثون:
1) The exploitation license holder is obliged to provide a financial guarantee for rehabilitation and closure.	١. يلتزم حامل رخصة الاستغلال بتقديم ضمان مالي لإعادة التأهيل والإغلاق.
2) The Regulations determine the amount of the guarantee according to the nature of each mining activity, and it is not returned or what remains of it except with the approval of the authority concerned with the environment after it has verified the licensee's commitment to the rehabilitation plan.	٢. تحدد اللوائح مقدار الضمان بحسب طبيعة كل نشاط تعديني، ولا يتم إعادته أو ما يبقى منه إلا بموافقة الجهة المختصة بالبيئة بعد تحقيقها من التزام المرخص له بخطة إعادة التأهيل.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

CHAPTER FIVE	الباب الخامس
LICENSE RIGHTS	حقوق الرخص
Article 38	**المادة الثامنة والثلاثون:**
The Ministry shall issue a reconnaissance license for a period not exceeding two years for any administrative area as specified by the applicant. Such license may be renewed or extended for a two-year period. The license conditions shall be prescribed by the Regulations.	تصدر الوزارة رخصة استطلاع مدتها لا تتجاوز سنتين، على أي منطقة يحددها طالب الرخصة، ويجوز تمديدها أو تجديدها لفترة إضافية واحدة مدتها لا تزيد على سنتين، وتحدد اللوائح شروط الرخصة.
Article 39	**المادة التاسعة والثلاثون:**
A reconnaissance license shall entitle the licensee to survey and investigate the site indicated in the license during its validity period. The licensee shall have a non-exclusive right in the license site to undertake the following:	تخول رخصة الاستطلاع المرخص له بمسح واستطلاع الموقع المحدد في الرخصة، ويكون للمرخص له حق غير حصري في موقع الرخصة للقيام بما يأتي:
1- Examine deposits covered by the license and collect samples.	1. فحص الرواسب المشمولة بالرخصة وأخذ العينات.
2- Examine the area covered by the license not excluded by this Law.	2. فحص المنطقة –التي تغطيها الرخصة – غير المستثناة بموجب النظام.
3- Use geophysical, geochemical and other scientific means.	3. استعمال الوسائل الجيوفيزيائية أو الجيوكيميائية وغير ذلك من الوسائل العلمية.
4- Undertake any other reconnaissance activity such as the preliminary examination of lands with potential minerals or ores.	4. القيام بأي عمل آخر من أعمال الاستطلاع من قبيل الفحص المبدئي للأراضي التي يحتمل وجود معادن أو خامات فيها.
5- Access to non-confidential maps and data available at the Ministry.	5. الاطلاع على الخرائط والبيانات غير السرية لدى الوزارة
6- Any other rights stipulated by the Regulations.	6. أي حقوق أخرى تنص عليها اللوائح.
This license shall not grant the licensee the right to undertake any type of excavation, construct any permanent installations or produce minerals for use or sale, nor does it grant him the right to use any explosives or damage or remove any vegetation, preferential or other right to issue any license. Furthermore, the existence of a reconnaissance license covering a certain area shall not preclude the Ministry from granting another license covering the same area or any part thereof, whether to the licensee or any other party. The granting of a license conferring exclusive rights upon the licensee shall entail excluding the areas covered by a subsequent license from the scope of the reconnaissance license without any liability to the State.	ولا تخول هذه الرخصة المرخص له الحق في الحفر بأنواعه ولا في بناء منشآت ثابتة، ولا في إنتاج المعادن من أجل استعمالها أو بيعها. ولا تمنحه الحق في استخدام أي متفجرات أو إلحاق الضرر بأي غطاء نباتي أو إزالته، ولا تمنحه أي أفضلية أو أي حق في استصدار أي رخصة أخرى، ولا يمنع وجود رخصة استطلاع في منطقة معينة الوزارة من منح رخصة أخرى على المنطقة نفسها أو على أي جزء منها، سواء للمرخص له أو لغيره. ويترتب على منح رخصة تخول حاملها حقًا حصريًا استبعاد المناطق المشمولة بهذه الرخصة من نطاق رخصة الاستطلاع دون أي مسؤولية على الوزارة ولا تخول رخصة الاستطلاع الحق في الدخول إلى أي أرض خاصة

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

This license shall not grant the right to access to any private lands, and the licensee shall, prior to the access to these lands, obtain the necessary approvals from the landowner or the user in accordance with the conditions agreed upon.	وعلى المرخص له قبل دخول هذه الأراضي الحصول على الموافقات اللازمة من مالك الأرض أو من يملك حق الاتفاق بها وفقًا للشروط التي يتفق عليها معهم
Article 40	**المادة الأربعون:**
The Ministry shall issue an exploration license whose area, duration and renewal shall be indicated in the following manner:	تصدر الوزارة رخصة كشف، وتحدد مساحة الرخصة ومدتها وتجديدها وفقًا لما يلي:
1) Minerals of Class (A) and (B) : The site area shall not exceed one hundred square kilometers, for a period not exceeding five years, which may be renewed or extended for periods not exceeding five years for each period, provided that the term of the license and renewal periods shall not exceed 15 years as prescribed by the Regulations.	١. لا تزيد مساحة الموقع على مائة كيلو متر مربع بالنسبة إلى المعادن من الفئتين (ا) و(ب)، ولمدة لا تزيد على خمس سنوات، ويجوز تديدها لمدد لا تتجاوز خمس سنوات لكل مدة، على ألا تزيد مدة الرخصة ومدد تجديدها على خمس عشرة سنة، وفقًا لما تحدده اللوائح.
2) Minerals of Class (C): The site area shall not exceed five square kilometers, for a period not exceeding one year, which is non-renewable, as prescribed by the Regulations.	٢. لا تزيد مساحة الموقع على خمس كيلو متر مربع بالنسبة إلى المعادن من الفئة (ج)، ولمدة لا تزيد على سنة واحدة غير قابلة للتجديد، وفقًا لما تحدده اللوائح.
Article 41	**المادة الحادية والأربعون:**
An exploration license shall entitle the licensee the exclusive rights at the license site:	تخول رخصة الكشف للمرخص له الحقوق الحصرية الآتية في موقع الرخصة:
1- Explore for all the minerals covered by the license.	1. الكشف عن جميع المعادن المرخص له بها.
2- Take samples from the license site in order to determine the existence of minerals covered by the license, provided they shall not be offered for sale or exploitation for commercial purposes.	2. أخذ عينات من موقع الرخصة لتحديد وجود المعادن المرخص بها، بشرط عد بيعها أو استغلالها استغلالاً تجاريا.
3- Use any exploration method that precedes commercial production.	3. استخدام أي وسيلة من وسائل الكشف السابقة للإنتاج التجاري.
4- Establish camps and facilities for retaining samples, machinery and equipment necessary for exploration purposes.	4. إنشاء المخيمات والمرافق لحفظ العينات والآلات والمعدات اللازمة لأغراض الكشف.
5- Use sand, gravel and similar materials as may be required to achieve the purposes of the license.	5. استخدام الرمل والحصى والمواد المشابهة بحسب ما يكون ذلك مطلوبًا لتحقيق أغراض الرخصة.
6- Obtain, within the effective period of the license, an exploitation license within the exploration license site , provided that the licensee has fulfilled all his obligations, met all exploitation license requirements in accordance with the Law and Regulations, and has proven the discovery of a business feasibility for the exploitation of ores and minerals . If the term of the exploration	6. الحصول أثناء مدة سريان الرخصة على رخصة استغلال داخل موقع رخصة الكشف بشرط أن يكون قد وفى بجميع التزاماته وحقق جميع متطلبات الحصول على رخصة الاستغلال بموجب النظام واللوائح، وأثبت وجود جدوى اقتصادية لاستغلال الخامات والمعادن. وإذا انقضت مدة رخصة الكشف قبل البت في طلب الحصول على رخصة استغلال داخل موقع الرخصة، تعد رخصة الكشف قد مددت حكمًا

شركة الف باء للاستشارات والترجمة
معتمدة
ترجمة
Certified Translation
14742

license expires before deciding on the application to obtain the exploitation license within the license site, the license shall be deemed to have been extended until such decision is made, and the licensee shall be relieved in this case of paying any amounts required by this Law for such extension period of the license.	إلى تاريخ البت في الطلب، ويعفى المرخص له، في هذه الحالة، من دفع أي مبالغ مفروضة بموجب النظام عن فترة التمديد الحكمي لهذه الرخصة.
7- Any other rights stipulated by the Regulations.	7. أي حقوق أخرى تنص عليها اللوائح
Article 42	**المادة الثانية والأربعون:**
The Ministry shall issue, a Mining License for a period not exceeding (thirty) years, which is renewable or extendable for a period or periods not exceeding thirty years, provided that the term and renewal of the license shall not exceed sixty (60) years as a whole. The area of the license site shall not exceed (fifty) square kilometers, the parts of which shall be in the form of contiguous blocks acceptable to the Ministry. In determining the area of the license site, technical, economic and environmental factors shall be taken into consideration. The license shall be limited to class (A) and class (B).	تصدر الوزارة رخصة تعدين، لمدة لا تتجاوز ثلاثين سنة، قابلة للتجديد أو التمديد لمدة أو مدد لا تتجاوز في مجموعها ثلاثين سنة أخرى، على ألا يزيد مجموع سنوات مدة الرخصة ومدد تجديدها أو تمديدها على ستين سنة، وألا تزيد مساحة موقع الرخصة على خمسين كيلو متر مربع، وأن تكون أجزاؤه على شكل تجمعات متجاورة بشكل مقبول للوزارة، ويراعى في تقدير ذلك مساحة موقع الرخصة الاعتبارات الفنية والاقتصادية والبيئية، وتقتصر الرخصة على المعادن من الفئتين (ا) و(ب).
In the event that the licensee intends to exploit class (C) within the license site, he shall submit an application to the Ministry and pay the financial charges as prescribed by the Regulations.	وفي حال رغبة المرخص له في استغلال المعادن من الفئة (ج) داخل موقع الرخصة فعليه التقدم بطلب بذلك إلى الوزارة ودفع المقابل المالي لذلك، وفقًا لما تحدده اللوائح.
Article 43	**المادة الثالثة والأربعون:**
The Ministry shall issue a small mine license for a period not exceeding 20 years, which may be renewed or extended for another 20 years, provided it shall term of the license its renewal shall not exceed 40 years as a whole and the parts of which shall be in the form of contiguous blocks acceptable to the Ministry. In determining the area of the license site, technical, economic and environmental factors shall be taken into consideration. The license shall be limited to class (A) and class (B) as prescribed by the Regulations.	تصدر الوزارة رخصة منجم صغير لمدة لا تتجاوز عشرين سنة، قابلة للتجديد أو التمديد لمدة أو مدد لا تتجاوز عشرين سنة أخرى، على ألا يزيد مجموع سنوات مدة الرخصة ومدد تجديدها أو تمديدها على أربعين سنة، وأن تكون أجزاؤه على شكل تجمعات متجاورة بشكل مقبول للوزارة، ويراعي في تقدير مساحة موقع الرخصة الاعتبارات الفنية والاقتصادية والبيئية، وتقتصر الرخصة على بعض معادن الفئتين (أ) و(ب)، وفقًا لما تحدده اللوائح.
Article 44	**المادة الرابعة والأربعون:**
The Ministry shall issue a building materials quarry license for a period not exceeding ten years, which may be extended for 5 years, provided that the area of the license site shall not exceed one square kilometer, the parts of which shall be in a continuous	تصدر الوزارة رخصة محجر مواد بناء لمدة لا تتجاوز عشر سنوات قابلة للتمديد لمدة أو مدد لا يتجاوز كل منها خمس سنوات، على ألا تزيد مساحة موقع الرخصة على كيلو متر مربع، وأن تكون أجزاؤه متماسكة بشكل مقبول للوزارة، ويراعي في تقدير مساحة موقع الرخصة الاعتبارات الفنية

شركة الف باء للاستشارات والترجمة
ترجمة معتمدة
Certified Translation
14742

form and acceptable to the Ministry. In determining the area of the license site, technical, economic and environmental factors shall be taken into consideration. The license shall be limited to class (C) as prescribed in the Regulations.	والاقتصادية والبيئية وتقتصر الرخصة على المعادن من الفئة (ج)، وفقًا لما تحدده اللوائح.
Article 45	**المادة الخامسة والأربعون**
1- Without prejudice to the provisions of Article (32) of this Law, an exploitation license confers upon its holder the right to invest in mining operations and extract ores and minerals, including any direct or indirect activity required to achieve the mining investment objectives as prescribed by the Regulations.	1. دون إخلال بأحكام المادة (الثانية والثلاثون) من النظام، تخول رخصة الاستغلال حاملها الاستثمار في عمليات التعدين واستخراج الخامات المعادن بما فيها أي نشاط مباشر أو غير مباشر لازم لتحقيق أهداف الاستثمار التعديني، وفقا لما تحدده اللوائح.
2- If the licensee discovers any deposits of other minerals not covered by the license, he may apply to the Ministry in writing within 90 days for an exploitation license, or an amendment to a current license, from the date of such discovery.	2. إذا اكتشف المرخص له رواسب لمعادن أخرى غير مشمولة في الرخصة جاز له أن يتقدم كتابة إلى الوزارة خال (٩٠) يومًا من تاريخ الاكتشاف بطلب منحه رخصة استغلال عليها، أو تعديل رخصته الحالية.
3- An exploitation license shall not confer upon the licensee the ownership of any part of the land covered by the license site, or any other right not expressly provided for therein.	3. لا تخول رخصة الاستغلال حاملها حق تملك أي جزء من الأرض موقع الرخصة، ولا تخوله أيضًا أي حق لم ينص عليه صراحة فيها.
4- Without prejudice to the provisions of the Article (35) of this Law, The exploitation license holder shall have the following exclusive rights to extract minerals covered by the license in accordance with the terms and conditions of the license:	4. دون إخلال بأحكام المادة (٣٥) من النظام، يكون الحامل رخصة الاستغلال –وفقا لشروط وأحكام الرخصة- الحقوق الحصرية الآتية لاستغلال المعادن والمشمولة بالرخصة:
A) Produce, and extract the minerals indicated in the license and existing at the license site by means of excavation, polishing, concentration, smelting and processing.	أ. إنتاج واستغلال المعادن المحددة في الرخصة الموجودة في موقع الرخصة، وذلك عن طريق الحفر والصقل والتركيز والصهر والمعالجة.
B) Transport, and sell minerals and ores in its original condition or after being purified as prescribed by the Regulations.	ب. نقل وبيع المعادن والخامات في حالتها الأصلية أو بعد تنقيتها، وفق ما تحدده اللوائح.
C) export minerals and ores for commercial purposes	ج. تصدير المعادن والخامات لأغراض تجارية.
D) Export non-commercial samples as prescribed by the Regulations.	د. تصدير عينات غير تجارية وفق ما تحدده اللوائح.
E) Build, operate and maintain all mines, buildings, factories, workshops, pipelines, processing plants, waste landfills and other necessary or appropriate facilities in order to achieve the purposes of the mining activity authorized in the license site.	هـ. بناء وتشغيل وصيانة جميع المناجم والمباني والمعامل والورش وخطوط الأنابيب ومصانع المعالجة ومرامي المخلفات وغيرها من المرافق الضرورية أو المناسبة لتحقيق أغراض النشاط التعديني المسموح به في موقع الرخصة.

مكتب ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation
001
001

F) Construct water, electricity, telephone networks, sewage and drainage systems, pipelines, power plants, railways and private roads, after obtaining written approval from the Ministry.	و. إنشاء شبكات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وتصريف السيول والأنابيب ومحطات الطاقة والسكك الحديدية والطرق الخاصة، وذلك بعد الحصول على موافقة مكتوبة من الوزارة.
G) Carry out surveys and exploration for minerals and ores at the license site after notifying the Ministry.	ز. القيام بعمليات المسح الكشف في موقع الرخصة عن الخامات والمعادن بعد إشعار الوزارة.
H) Use rocks, gravel, sand and similar materials available at the license site as necessary to achieve the purposes of the license for a financial charge of such materials. (after paying the financial charges for these materials)	ح. استخدام الصخور والحصى والرمل والمواد المشابهة الموجودة ضمن موقع الرخصة على النحو اللازم لتحقيق أغراض الرخصة، وذلك بعد دفع المقابل المالي لهذه المواد.
I) Use the available water resources to carry out the licensee's operations as prescribed by Article (33) of this Law.	ط. استخدام مصادر المساه المتاحة لتنفيذ عمليات المرخص له وفق ما تحدده المدة (الثالثة والثلاثون) من النظام.
## Article 46	## المادة السادسة والأربعون
If an exploitation license covers more than one mineral, and the licensee fails to extract one of such minerals, the Ministry shall notify the licensee in writing of the necessity to extract such mineral. If the licensee fails to start such extraction within (ninety) (90) days of such notification, the Ministry may terminate his rights with respect to such mineral and grant an exploitation license to another person, giving him the right to extract that non-extracted mineral in such manner as will not substantially interfere with the operations of the original licensee.	إذا اشتملت رخصة الاستغلال على أكثر من معدن ولم يقم المرخص له باستغلال أحدها، فعلى الوزارة إبلاغ المرخص له كتابة بضرورة استغلال ذلك المعدن. فإذا لم يبدأ المرخص له باستغلاله خلال (٩٠) يوما من تاريخ الإبلاغ، جاز للوزارة إنهاء حقوق بالنسبة إلى ذلك المعدن، منح شخص آخر رخصة استغلال للمعدن غير المستغل، بشرط ألا يؤثر ذلك تأثيرًا جوهريًا على عمليات المرخص له الأول.
## Article 47	## المادة السابعة والأربعون:
If a licensee does not wish to renew or extend his license, but needs to utilize the facilities located within the license site in order to complete mining operations within another licensed site, the Ministry may agree to such as prescribed by the Regulations.	إذا لم يرغب المرخص له في تجديد أو تمديد الرخصة، وكان في حاجة إلى المرافق الموجودة في موقع الرخصة لاستخدامها كونها جزءًا مكملا لعمليات التعدين في موقع رخصة أخرى، فيجوز للوزارة السماح له بذلك وفقًا لما تحدده اللوائح.
## Article 48	## المادة الثامنة والأربعون:
If an exploitation license holder wishes to set up a facility or use lands outside the license site in order to achieve the license purposes, he shall apply to the Ministry for a general-purpose license in accordance with the Law and Regulations.	إذا رغب حامل رخصة الاستغلال في إنشاء مرافق أو استخدام أراضٍ خارج موقع الرخصة لتحقيق أغراض الرخصة فعليه تقديم طلب إلى الوزارة للحصول على رخصة الأغراض العامة وفقًا للنظام واللوائح.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation

CHAPTER SIX	الباب السادس
FINANCIAL PROVISIONS	الأحكام المالية
Article 49	**المادة التاسعة والأربعون:**
The schedule annexed to this Law prescribes the following fees to be paid:	يحدد الجدول الملحق بالنظام الرسوم التي يتعين دفعها، وهي:
a) A fee for application submittal.	١. رسوم تقديم الطلب
b) A fee for license issuance, renewal and extension.	٢. رسوم إصدار الرخصة أو تجديدها أو تمديدها.
c) A fee for license transfer.	٣. رسوم تحويل الرخصة.
The Council of Ministers may amend any of the fees included in the attached schedule of the Law as proposed by the Minister.	ولمجلس الوزارة تعديل أي من الرسوم الواردة في الجدول الملحق بالنظام بناء على اقتراح من الوزير.
Article 50	**المادة الخمسون:**
1- Each holder of an exploitation license, class (A) shall pay a severance fee in the following manner:	1. يدفع حامل رخصة الاستغلال للمعادة من الفئة (أ) مقابلاً ماليًا على النحو الآتي:
a) For a person who is not subject to income tax:	أ بالنسبة إلى الشخص غير الخاضع لضريبة الدخل:
I): a severance fee of his annual income or the equivalent of the income tax, provided that the zakat due from him shall be deducted from this amount.	أولا: يدفع مقابلاً ماليًا للاستغلال من الدخل الصافي السنوي بما يعادل ضريبة الدخل على أن تحسم الزكاة المستحقة عليه من ذلك.
II): a severance fee per each ton of the produced ore or a percentage of the net revenues resulting from the activity indicated in the license, as prescribed in the Regulations and after the agreement with the Finance Ministry, and he shall be exempt from the payment of this severance fee within the initial five years from the date on which the license has been issued.	ثانيًا: يدفع مقابلاً ماليا لكل طن من الخام المنتج أو نسبة من صافي الإيرادات الناتجة من النشاط المحدد في الرخصة، وفقًا لما تحدده اللوائح وبعد الاتفاق مع وزارة المالية، ويعفى في السنوات الخمس الأولى من تاريخ صدور الرخصة من دفع قيمة هذا المقابل.
b) For a person who is subject to income tax:	ب. بالنسبة إلى الشخص الخاضع لضريبة الدخل:
in addition to the income tax and Zakat dues, a severance fee per each ton of the produced ore or a percentage of the net revenues resulting from the activity indicated in the license as prescribed by the Regulations and after the agreement with the Finance Ministry, and he shall be exempt from the payment of this severance fee within the initial five years from the date on which the license has been issued	يدفع –إضاءة لضريبة الدخل – مقابلاً ماليًا لكل طن من الخام المنتج أو نسبة من صافي الإيرادات الناتجة من النشاط المحدد في الرخصة، وفقًا لما تحدده اللوائح وبعد الاتفاق مع وزارة المالية، ويعفى ي السنوات الخمس الأولى من تاريخ صدور الرخصة من دفع قيمة هذا المقابل.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation

2- In addition to the Zakat dues, income tax and other payments due to the relevant agencies, a holder of an exploitation license for minerals Classes (B) and (C), the Regulations shall prescribe the severance fee for exploitation and after the agreement with the Finance Ministry.	٢. بالإضافة إلى مستحقات الزكاة وضريبة الدخل والمستحقات الأخرى للجهات المعنية، يدفع حامل رخصة الاستغلال لفئات المعادن (ب) و (ج) مقابلاً ماليًا للاستغلال تحدده اللوائح بعد الاتفاق مع وزارة المالية.
3- The Minister – after the agreement with the Finance Minister –it may reduce the amount of severance fee for any mineral or admixture thereof if processed within the State as prescribed by the Regulations.	٣. للوزير – بعد الاتفاق مع وزير المالية – تخفيض قيمة المقابل المالي لأي معدن أو خليط منه إذا تمت معالجته داخل الدولة وفقًا لما تحدده اللوائح.
4- The Regulations shall prescribe the amount of surfaces rentals for the State-owned land, and severance fee for other licenses and services after the agreement with the Finance Ministry.	٤. تحدد اللوائح قيمة الأجور السطحية للأراضي المملوكة للدولة، والمقابل المالي للرخص الأخرى والخدمات بعد الاتفاق مع وزارة المالية.
Article 51	**المادة الحادية والخمسون:**
In the case of a non-available recognized price for a mineral or material at the point of export or point of use within the State, the Ministry shall determine the fair value for such mineral or material or derivative covered under this Law as the case may be.	إذا لم يكن للمعدن أو المادة أو مشتقاتها في نقطة التصدير أو نقطة الاستغلال داخل الدولة سعر متعارف عليه، فتقدر الوزارة القيمة العادلة للمعدن أو المادة أو مشتقاتها المشمولة في النظام بحسب مقتضى الحال.
Article 52	**المادة الثانية والخمسون:**
The licensee under this Law shall enjoy the incentives set forth in the State's laws, especially those stipulated by the Income Tax Law and the Foreign Investment Law.	يتمتع المرخص له – بمقتضى النظام – بالحوافز المقررة في الأنظمة الأخرى وبوجه خاص نظام ضريبة الدخل ونظام الاستثمار الأجنبي.
Article 53	**المادة الثالثة والخمسون:**
All imported equipment, machinery and spare parts necessary for the execution of any licensed mining operation shall be exempt from customs duties based on lists and records certified by the Ministry.	تعفى جميع المعدات والآليات وقطع الغيار المستوردة اللازمة لتنفيذ أي نشاط تعديني مرخص له؛ من الرسوم الجمركية بناء على بيانات وقوائم معتمدة من الوزارة.
Article 54	**المادة الرابعة والخمسون**
The mining fund shall be established at the Ministry to find sustainable sources of financing for the development and support of mining activity and sector, the revenues shall be composed of the following resources:	ينشأ صندوق للتعدين في الوزارة يهدف إلى إيجاد مصادر تمويل مستدامة من أجل تطوير ودعم النشاط والقطاع التعديني، وتتألف موارده من المصادر الآتية:
1) Fees for licenses and services provided by the Ministry.	١. المقابل المالي للرخص والخدمات التي تقدمها الوزارة.
2) Penalties imposed under the Law	٢. الغرامات التي تتوقع وفقًا للنظام.
3) Surface rentals	٣. الأجور السطحية.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
Certified Translation
14742

4) Financial Returns for bidding	٤. العوائد المالية للمنافسات
5) Gifts, Donations and Waqf [endowment]	٥. الهبات والتبرعات والأوقاف.
Such resources shall be deposited in the account in the name of the Mining Fund with the Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA) or in the accounts of the banks licensed to operate in the Kingdom; the Minister Of Finance shall allocate and channel such resources for the mining sector, services and associated entities, as prescribed by the Regulations.	وتودع تلك الموارد في حساب باسم صندوق التعدين في مؤسسة النقد العربي السعودي أو في حسابات في البنوك المرخص لها بالعمل في المملكة. ويصدر الوزير – بالاتفاق مع وزير المالية – لائحة تتضمن آلية تخصيص هذه المبالغ أو بعضها لقطاع التعدين والخدمات والجهات المرتبطة بها.
## Article 55	## المادة الخامسة والخمسون:
1) The Ministry shall establish – according to the regular procedures- one or several companies affiliated with the same to carry out services in relation with the mining sector.	١. تنشئ الوزارة –وفقا للإجراءات النظامية – شركة أو أكثر تابعة لها للقيام بخدمات ذات علاقة بقطاع التعدين.
2) The capital of the companies referred to in paragraph (1) of this Article of the resources of the mining fund indicated in Article (54) pursuant to the decision issued by the Minister.	٢. يكون رأس مال الشركات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة من موارد صندوق التعدين المشار إليه في المادة (الرابعة والخمسين) وفقًا لقرار يصدر من الوزير.
3) The resources of the company referred to in paragraph (1) of this Article regarding the severance fee collected by the companies for services delivered and from the revenues of the mining fund according to the Minister's decision.	٣. تكون موارد الشركات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة من المقابل المالي الذي تحصل عليه الشركات نظير الخدمات التي تقدمها ومن إيرادات صندوق التعدين وفقًا لما يخصصه الوزير بقرار منه.
# CHAPTER SEVEN	# الباب السابع
VIOLATIONS AND PENALTIES	المخالفات والعقوبات
## Article 56	## المادة السادسة والخمسون:
1- Without prejudice to the provisions of the Article (25) of this Law, carrying out the following acts shall be regarded as breaches of this Law:	1. دون إخلال بما ورد في المادة (الخامسة والعشرين) من النظام، يعد القيام بأي من التصرفات أو الأفعال الآتية مخالفة للنظام:
A) To carry out any mining operation without license.	أ. القيام بأي نشاط تعديني دون رخصة.
B) Failure to comply with the Law, the Regulations or terms and conditions of the license.	ب. عدم الالتزام بالنظام أو اللوائح أو شروط وأحكام الرخصة.
C) Providing misleading or false information to the Ministry.	ج. تقديم معلومات مضللة أو غير صحيحة إلى الوزارة.
D) Delay or failure to provide information or reports requested by the Ministry.	د. التأخر أو التقصير في تقديم المعلومات أو التقارير التي تطلبها الوزارة.
E) Delay paying the amounts due in accordance with the provisions of the Law and Regulations.	هـ. التأخر عن دفع المبالغ المستحقة بموجب أحكام النظام واللوائح.

شركة ألف باء للاستشارات والترجمة
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم 14742
Certified Translation

2- Notwithstanding to any more severe penalty prescribed by another Law, the person responsible for any of the violations mentioned in paragraph (1) of this Article shall be subject to one or more of the following penalties:	٢. دون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي نظام آخر، يعاقب كل من يرتبك أي مخالفة من المخالفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:
A) A financial fine not exceeding one million (1,000,000) Saudi Riyals for each violation.	أ. غرامة لا تزيد على (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون ريال عن كل مخالفة.
B) Cessation of Activity.	ب. إيقاف النشاط
C) Termination of License.	ج. إنهاء الرخصة
D) The machinery, and equipment used in the violation shall be confiscated.	د. مصادرة الآليات والمعدات المستخدمة في المخالفة.
3- Based on the decision of the Committee indicated in Article (57) of the Law, the Ministry shall recover all minerals, ores and derivative derived from the operations carried out in breach of this Law, and collect the amount of the severance fee for exploited ores and minerals resulting from the operation carried out in violation of the Law.	٣. تقوم الوزارة – بناء على قرر من اللجنة المشار إليها في المادة (السابعة والخمسين) من النظام – باستعادة جميع المعادن والخامات ومشتقاتها الناتجة عن العلميات التي تمت بشكل مخالف أو الأموال الناتجة عنها، وتحصيل قيمة المقابل المالي للخامات والمعادن المستغلة والناتجة عن تلك العمليات.
## Article 57	## المادة السابعة والخمسون
1- The Ministry shall impose a fine not exceeding 200,000 riyals at the time of committing any of the violations provided for in paragraph (1) of Article (56) in this Law, and if the Ministry believes that the violation requires a fine exceeding 200,000 riyals, the violation shall be referred to the committee indicated in paragraph (2) of this Article.	١. تفرض الوزارة غرامة لا تتجاوز (٢٠٠) ألف ريال عند ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (السادسة والخمسين) من النظام، وإذا رأت أن المخالفة تستوجب فرض غرامة تتجاوز (٢٠٠) ألف ريال فتحيل المخالفة إلى اللجنة المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة
2- Without prejudice to the provisions of paragraph (1) of this Law, one or more committees shall be formed by a decision of the Minister from five specialists, one of whom shall be qualified in Sharia, Law, finance or be a technician in order to look into violations, and establish penalties except the license termination penalty, stipulated in paragraph (2) of Article (56) except for the following:	٢. مع مراعاة ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة، تكون لجنة أو أكثر بقرار من الوزير من خمسة من المختصين يكون من بينهم عضو مؤهل تأهيلاً شرعيًا أو نظاميا وآخر ماليًا وآخر فنيًا، تتولى النظر في المخالفات وتقرير العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (السادسة والخمسين) عدا ما يأتي:
A) The penalty for terminating the license, which will be by a decision of the Minister based on a reasoned recommendation from the committee.	أ. عقوبة إنهاء الرخصة فتكون بقرار من الوزير بناء على توصية مسببة من اللجنة.
B) The penalty of confiscation. The violation shall be referred to the competent court for consideration.	ب. عقوبة المصادرة فللجنة المخالفة إلى المحكمة المختصة للنظر فيها.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation
001
001

A grievance may be filed against the decisions of the Committee before the Administrative Court within (60) days from the date of notifying the decision to the party concerned. The Minister shall issue the rules governing the work of such committees and the remuneration of its members.	ويجوز تظلم صاحب الشأن من القرارات الصادرة في حقه أمام المحكمة الإدارية خلال (٦٠) يومًا من تاريخ إبلاغه بالقرار، ويصدر الوزير القواعد المنظمة لعمل تلك اللجان ومكافآت أعضائها.
CHAPTER EIGHT	**الباب الثامن**
GENERAL PROVISIONS	أحكام عامة
Article 58	**المادة الثامنة والخمسون:**
An agreement may be reached to settle any dispute or disagreement arising out between any licensee and the Ministry by arbitration in accordance with the provisions of the Arbitration Law in the State. For the purposes of the Law, the Administrative Court shall be the competent body to hear the dispute.	يجوز الاتفاق على تسوية أي نزاع أو خلاف ينشأ بين أي مرخص له والوزارة عن طريق التحكيم وفقًا لأحكام نظام التحكيم ولأغراض هذا النظام المحكمة الإدارية هي الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع.
Article 59	**المادة التاسعة والخمسون:**
No person may possess, use, sell or dispose of any radioactive materials, (including uranium and thorium) except as provided by the Law, Regulations, and the other related laws. The person discovering any radioactive materials shall notify the Ministry immediately.	لا يجوز لأي شخص امتلاك أي مواد مشعة (بما في ذلك اليورانيوم والثوريوم) أو استخدامها أو بيعها أو التصرف فيها إلا بموجب أحكام النظام واللوائح والأنظمة الأخرى ذات العلاقة وعلى الشخص الذي يكتشف أي مواد مشعة إبلاغ الوزارة فورًا بذلك.
Article 60	**المادة الستون:**
As prescribed by the Regulations, the Ministry shall publish the full text of the following documents:	على الوزارة – وفقًا لما تحدده اللوائح وبالوسيلة التي تراها مناسبة – أن تنشر النص الكامل لكل مما يأتي:
1) Decisions of general nature.	١. القرارات ذات الطابع العام.
2) Decisions for the issuance, renewal, extension, termination and transfer of licenses.	٢. قرارات إصدار الرخص وتجديدها وتمديدها وإنهائها وتحويلها.
3) Notices in respect of the mortgages registered on the licenses.	٣. الإشعارات المتعلقة بالرهون المسجلة على الرخص.
4) Decisions for the allocation of mining reserve areas and mining blocks or termination of this allocation	٤. قرارات تخصيص مناطق الاحتياطي التعديني والمجمعات التعدينية أو إنهاء هذا التخصيص
5) Announcement of Tenders	٥. إعلان المنافسات.
6) Decisions or other documents provided for in the Regulations.	٦. القرارات أو الوثائق الأخرى التي ينص عليها في اللوائح
Article 61	**المادة الحادية والستون:**
1) This Law shall supersede the Mining Law issued by Royal Decree Number M/47 dated 20/08/1425 H	١. يحل النظام محل نظام الاستثمار التعديني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٧) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ ويلغي كل ما يتعارض معه من أحكام.

شركة ألف باء للاستشارات والترجمة
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة 147421
Certified Translation

and any previous provisions that may be in conflict with it shall be terminated.	
2) To the exception of paragraph (1) of this article, the rights arising as part of the Mining Law issued by Royal Decree Number M/47 dated 20/08/1425 H the shall remain in full force and effect if such rights were in force prior to the effective date of this Law, provided that the financial provisions provided for under this Law and its Regulation shall apply to the owners of such rights from the date this Law enters into effect.	٢. استثناء من الفقرة رقم (١) من هذه المادة، يستمر سريان الحقوق الناشئة في ظل نظام الاستثمار التعديني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٧) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ، إذا كانت تلك الحقوق نافذة قبل سريان العمل بالنظام، على أن تطبق الأحكام المالية المقررة في النظام واللوائح على أصحاب تلك الحقوق وذلك من تاريخ العمل بها.
## Article 62	## المادة الثانية والستون:
The Minister shall issue the Regulations and shall be published in the Official Gazette, which shall enter into effect from the effective date of this Law.	يصدر الوزير اللوائح وتنشر في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ العمل بالنظام.
## Article 63	## المادة الثالثة والستون:
This Law shall be published in the Official Gazette and shall come into effect one hundred eighty days after the date of its publication.	ينشر النظام في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد مائة وثمانين يومًا من تاريخ نشره.

شركة ألف باء للاستشارات والأبحاث
ترجمة معتمدة
ترخيص الترجمة رقم
14742
Certified Translation